الفصل الحادى عشر

المشكلات التى خلفها الإستعمار الأوربى فى القارة الأفريقية

المحتويات :

.موقف الدول الإستعمارية من الدول الأفريقية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

.إشتداد الوعى القومى فى الدول الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية وما ساعد عليه.

.عام ١٩٦٠ عام أفريقيا.

أبرز المشكلات التى واجهت الدول الأفريقية المستقلة:

أولاً. مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية:

.الحدود التى رسمتها الدول الإستعمارية وما ترتب على ذلك

.محاولات حل مشكلات الحدود.

ثانياً. مشكلة التخلف الإقتصادى:

.إمكانيا القارة الإقتصادية.

.عوامل التخلف الإقتصادى.

.علاجها.

ثالثاً. مشكلة التخلف الإجتماعى والصحى والثقافى للأفريقيين:

.مظاهر التخلف الإجتماعى.

.مشكلة إنخفاض المستوى الصحى. أسبابها وعلاجها.

.مشكلة إنخفاض المستوى الثقافى. أسبابها وعلاجها.

رابعاً. مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية:

.المشكلة كما ظهرت فى جمهورية جنوب أفريقيا.

.مقاومة التمييز والتفرقة العنصرية.

.انتهاء التمييز والتفرقة العنصرية بالقارة

obeikandl.com

obeikandl.com

تحرر أفريقيا من الإستعمار الأوربى

مدت الدول الأوربية نفوذها الإستعمارى إلى مختلف أنحاء القارة الأفريقية وحين نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كانت كل القارة الأفريقية بإستثناء **إثيوبيا، وليبيريا** ترزح تحت نير الإستعمار الأوروبى.

١ـ ورغم تصريحات الحلفاء أثناء الحرب بحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها بنفسها وحسب إرادة شعوبها ـ فقد إبتدعت **الدول المنتصرة** بعد الحرب نظام (**الإنتداب**) على مستعمرات الدول المنهزمة لتخفى وراءه مطامعها وحددت وظيفة الدول المنتدبة بأن تقدم المشورة والمساعدات الأولية للقطر المنتدبة لإدارته إلى أن يحين الوقت الذى يمكن فيه لذلك القطر إدارة شئونه بنفسه.

وهكذا بنهاية الحرب العالمية الأولى صُفيت المستعمرات الألمانية فى أفريقيا وإقتسمتها القوى الأوروبية الأخرى.

٢ـ وتركزت جهود الدول الإستعمارية فى الفترة بين الحربين الأولى والثانية (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) **فى إستغلال** مستعمراتها ـ فتضاعف نشاطها فى البحث عن المعادن فى باطن الأرض وإستغلالها، ومدت الخطوط الحديدية والتلغرافية لخدمة هذا الإستغلال الإقتصادية، كما مهدت بعض الطرق البرية وبحث وسائل إستغلال الأنهار سواء فى الملاحة أو لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة.

وقد شهدت هذه الفترة غزو إيطاليا للحبشة، فقد كانت إيطاليا غير راضية عن نصيبها من أسلاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تطمع فى جزء على الأقل من المستعمرات الألمانية ـ وفى يونيو ١٩٣٦ أعلنت إيطاليا ضم الحبشة إلى الصومال الإيطالى وقيام ما أسمته (أفريقيا الشرقية الإيطالية).

٣ـ على أن قيام الحرب العالمية الثانية وإعلان موسولينى فى ١٠ يونية عام ١٩٤٠ الحرب على فرنسا وإنجلترا ـ أدى لإصطدام القوات الإيطالية والإنجليزية فى أفريقيا.

obeikandi.com

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية وعقد معاهدات الصلح بين إيطاليا والحلفاء ـ خسرت إيطاليا مستعمراتها السابقة فى كينيا، وإرتريا، والصومال ـ وأعلنت ليبيا دولة مستقلة فى أول يناير ١٩٥٢، بينما ضمت إرتريا إلى الحبشة فى عام ١٩٥٢، ووضعت الصومال تحت وصاية إيطاليا نيابة عن الأمم المتحدة على أن تمنح الإستقلال فى عام ١٩٦٠ ـ فقد بدل نظام الإنتداب بنظام (الوصاية).

٤ـ وإمتازت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية **بإشتداد الوعى القومى فى الدول الأفريقية** ـ ساعد على ذلك:

١ـ معاناة الأفارقة نتيجة السياسة الإستغلالية للشركات والحكومات الإستعمارية.

٢ـ إنحراف البعثات التبشيرية فى كثير من الأحيان عن أداء رسالتها الإنسانية فأصبحت تساند الإستعمار وتشارك فى تحقيق أهدافه.

٣ـ وصول بعض الأفريقيين لمستوى ثقافى فتح عيونهم إلى حقيقة الأوضاع فى بلادهم.

٤ـ الإحتكاك الحضارى بين الأفريقيين وغيرهم وما شاهدوه فى البلاد التى نُقلوا إليها ليشتغلوا كعمال أو محاربين ـ فتح عيونهم لما يمارسة الأوروبيون فى بلادهم من ضروب الإستغلال والإذلال لأصحاب البلاد الأصليين.

٥ـ تنبه الأفريقيون إلى ما عمد إليه الإستعمار من القضاء على تراثهم الحضارى ومميزاتهم الإجتماعية وتقاليدهم فقام بعضهم ينادى بالعودة للقديم والتمسك به.

٦ـ إنتشار الحركات القومية فى أوربا وإنتقال هذه الأفكار للقارة الأفريقية نتيجة الإحتكاك بين يالأوروبيين والأفارقة.

obeikandl.com

٧ـ الحروب التى فُرض على الأفارقة الإشتراك فيها، والوعود التى بُذلت أثناء الحرب بما ستتمتع به الشعوب كلها من حقوق بعد الإنتصار فى الحرب.

٨ ـ المؤتمرات الدولية التى عُقدت بعد الحرب الثانية ـ خاصة تلك التى عقدها زعماء أفريقيا وآسيا وناقشوا فيها المصالح والأهداف المشتركة التى تربط بين شعوب ودول القارتين.

وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن قامت الثورات فى مختلف الدول المستعمرة فى القارة وهبت شعوبها تناضل فى سبيل الحرية والإستقلال.

وفى عام ١٩٥٩ وصل عدد الدول الأفريقية المستقلة إلى عشر دول هى: مصر، وإثيوبيا، وليبيريا، وجنوب أفريقيا (التى إستقلت عن بريطانيا ـ لكن تسلمت زمام الحكم فيها أقلية عنصرية من المستوطنين البيض)، وليبيا، والسودان، وتونس، والمغرب، وغانا، وغينيا.

وكان عام ١٩٦٠ عام أفريقيا بحق فقد تحررت الدول الأفريقية الآتية:

تشاد، والنيجر، ومالى، وموريتانيا، والصومال (صوماليا)، وأفريقيا الوسطى، والكميرون، ونيجيريا، وداهومى، وتوجو، وفولتا العليا، وساحل العاج، والنسغال، والكنغو (زائير)، والكنغو (برازافيل)، وجابون، ومالاجاش.

ولم تلبث القوى الإستعمارية أن أجُبرن على التسليم لتيار القوى الوطنية الجارف فى البلاد الأفريقية التى كانت لاتزال الدول الإستعمارية تتمسك بنفوذها فيها.

على أن الدول الأفريقية التى حصلت على إستقلالها وجدت نفسها أمام مشكلات متعددة نتيجة تخلفها عن ركب الحضارة والتقدم، وبسبب المدة الطويلة التى رزخت فيها تحت نير الإستعمار، ونتيجة لما أصابها إقتصادياً وإجتماعياً وتبرز فى مقدمة المشكلات التى تواجهها الدول الأفريقية المستقلة اليوم أربع مشكلات سنحاول أن نلقى الضوء عليها.

أولاً. مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية[١]

تُعتبر مشكلة الحدود من أعنف المشكلات التى خلفها الإستعمار فى القارة الأفريقية.

والحدود كما يعرفها رجال السياسة «هى موضع جغرافى تلتقى عنده قوى دولتين وينتهى عند نفوذه كل منهما وقوانينها ـ فهى الخطوط التى تحدد كيان الدولة ومساحة إقليمها البرى أو المائى حيث تباشر سيادتها وسلطانها»[٢].

وتخطيط **الحدود** يستلزم معرفة طوبوغرافية الأرض، وإدراك الإختلافات أو أوجه الشبه بين السكان فى الجنس والدين واللغة إلخ.

وتتعدد **أنواع الحدود** فمنها ما يساير نهراً أو جبلاً، أو يمتد عبر الصحارى، ومنها ما يمتد فقط مع خطوط العرض أو الطول، وهى ما يُعبَر عنها (**بالحدود** الفلكية) وهى أسوأ أنواع **الحدود**.

ومن يلقى نظرة على الحدود السياسية الدولية فى أفريقيا ـ بعد التوسع الإستعمارى فيها يلاحظ ظاهرة غريبة وهى أن ٣٠٪ من الحدود السياسية فى القارة عبارة عن خطوط مستقيمة متمشية مع خطوط الطول والعرض ـ وترجع هذه الظاهرة للتنافس الإستعمارى بين الدول الأوروبية على القارة.

ويبدو أن القوى الإستعمارية حين عقدت الإتفاقات الخاصة بالحدود بين مناطق نفوذها فى القارة الأفريقية ـ لم تعط نفسها فسحة من الوقت لمسح الأرض، أو عمل الخرائط الدقيقة أو للتعرف على رأى السكان الوطنيين ومصالحهم، ذلك نشأت عن ذلك مشاكل متعددة ما زالت تعانى منها الدول الأفريقية المستقلة.

والظاهرة التى تلفت النظر هى أن القارة الأفريقية تُعتبر من أطول القارات

---

(١) أنظر الفصل التالى نقله للمشكلات وامدوب التى قامت من الدول الأفريقية بسبب الخلاف على الحود منها.

(٢) فليب رفله: الجغرافية السياسية لأفريقيا ص ١٠٣.

من حيث حدودها السياسية بالنسبة لمساحتها، فأفريقيا من القارات الأكثر تجزئة بالنسبة لمساحتها[١].

وقد أضطرت الدول الأوروبية لعقد المؤتمرات - لوضع نظام فيما بينها لتقسيم القارة وتخطيط حدودها، ولعل مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ من أهم هذه المؤتمرات، ولم تنته أثار هذا المؤتمر والأسس التى إتبعتها الدول الإستعمارية فى تقسيم القارة إلى اليوم فلم يراعُ فى ذلك أى تكامل إقتصادى أو لغوى أو حضارى كما أن الوطنيين الأفارقة لم يكن لهم أى دور أو صوت مسموع فى إنشاء الحدود أو تكوين الوحدات الساسية المكونة اليوم.

فعدد غير قليل من هذه (**الوحدات السياسية**) حدودها الحالية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يمكن أن يساعدها على البقاء أو الإستمرار كوحدة سياسية مستقلة فلعنة هذا التقسيم العشوائيتلاحق الدول الأفريقية الجديدة فى صورة نزاع على الحدود أو إدعاء سيادة أو رغبة فى التكامل الإقتصادى.

والحقيقة إنه لا توجد فى العالم قارة لعب فيها **العامل الفردى** البحت الدور الذى لعبه فى تحديد الوحدات السياسية فى أفريقية. فالوحدات الحالية لا تمثل إلا ناتج الصدف التاريخية وحصيلة جهود أفراد إستيعماريين كسيسل جون رودس أو شركات أو جمعيات تبشيرية.

وكثير من الوحدات السياسية الحالية المستقلة فى أفريقيا لم تكن إلا مجرد أقسام إدارية فى وحدات كبرى - لكنها رفعت فى يوم وليلة إلى مرتبة الدولة[٢].

وليس أدل على ذلك من أننا نجد دولة (**كجمهورية السودان**) لها حدود مع

(١) Boggs. S. W.: International Boundaries (1940)P. 218.

(٢) Handam, G.: The political Map of the New Africa (Geog. Review Vol. L111 No. 3 1963)

obeikandi.com

ثمانى دول، وهناك قبائل تتقاسمها أكثرى من دولة، فالحدود خُططت بطريقة عجيبة بحيث نجد السكان متجانسين جنسياً وإجتماعياً ولغوياً على جانبى خطوط الحدود.

ويقال مثل ذلك عن العديد من دول القارة بحيث لا تكاد نجد دولة منها ليست لها مشكلة حدود مع غيرها من الدول المجاورة.

ومن ناحية الخريطة السياسية لأفريقيا يظهر:

١ـ أن التخطيط العشوائى للحدود بين الدول الأفريقية ترتب عليه خلق وحدات إصطناعية كثيرة، فعدد كبير من الوحدات السياسية فى أفريقيا لا تمثل فى الواقع أقساً طبيعية أو إقتصادية أو بشرية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.

فالتقسيم السياسى الحالى للقارة ما هو إلا المحصلة النهائية لتاريخ إصطناعى بحت وقد قُسمت شعوب بل وقبائل بين عدة وحدات سياسية.

٢ـ مارست الدول الإستعمارية فى القارة فى كثير من الأحيان نظاماً يقضى بضم عدد من الوحدات القائمة فى (إتحادات) أكبر كوسيلة تسهل مهمة السلطات الحاكمة مثل إتحاد وسط أفريقيا، وأفريقيا الغربية، وأفريقيا الإستوائية الغربية ـ لكن حين إضطرت الدول الإستعمارية للتخلى عن سيادتها كثرت عمليات التفتيت والتجزئة وقد عبّر عن ذلك الرئيس نكروما بقوله «إن البلقنة السياسية التى فرضها الإستعمار قبل رحيله هى أول مظاهر الإستعمار الجديد».

٣ـ تجاهل الإستعمار ـ فى الحدود المصطنعة التى فرضها على البلاد التى كان يحكمها ـ **الحدود الطبيعية والقومية** والمصالح الاقتصادية.

وترتب على ذلك خطوط رأسية أو منحنية أتخذت أساساً لقيام وحداث متعددة لا معنى لها.

٤ـ وإذا نظرنا مثلاً لمساحة غرب أفريقيا وهى حوالى ٤ مليون كم٢ يسكنها

٩مليون نسمة نجدها مفتته إلى عدد كبير من الوحدات السياسية ـ بينما الهند مثلاً تقارب هذه المساحة (٣,٥ مليون كم٢) يسكنها ٤٥٠ مليون نسمة متعددة اللغات ومع ذلك تقوم فى الهند وحدة سياسية واحدة.

والسؤال الذى يفرض نفسه هو أليس أدعى لرفاهية السكان وقوتهم السياسية والإقتصادية أن تكون فى غرب أفريقيا وحدتان أو ثلاثة فقط بدلاً من هذه الوحدات المتعددة القائمة اليوم؟.

٥ـ فى أفريقيا حوالى ٥٣ وحدة سياسية منها ١٤ (وحدة سياسية داخلية) لا سواحل لها، ويسبب هذا بالطبع مشاكل لا حد لها، بينما عدد الدول الداخلية فى العالم كله خلاف أفريقيا ١١ وحدة، منها ٤ فى أوربا، ٥ فى آسيا، ٢ فى أمريكا الجنوبية.

ولذا نجد أن ملاوى (نياسالاند سابقاً)، زامبيا (روديسيا الشمالية)، زمبابوى (روديسيا الجنوبية)، وبتسوانا لا سواحل لها رغم قربها من البحر.

وترتب على ذلك إعتمادها على دول مجاورة لترتبط بالعالم آنذاك إقتصادياً وحضارياً.

والصحراء الكبرى الأفريقية تعطى مثلاً لهذه التجزئة التى ترتبت عليها أن الكثير من القبائل فصلت الحدود السياسية بين مواطنيها وبين أسواقها الهامة أو موارد الكلأ اللازمة لقطعانها.

محاولات حل مشكلات الحدود الأفريقية:

واجهت المؤتمرات الأفريقية المختلفة، كما واجهت منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها هذه المشكلات المتعددة والمعقدة المتعلقة بالحدود، وكان عليها أن تحسم أمرها قبل أن تتفاقم نتائجها.

وكانت النتيجة التى إنتهى إليها المجتمعون فى هذه المؤتمرات أن الحدود الحالية بين الدول الأفريقية هى حدود تعسفية جائرة ـ لكن يجب عدم تغييرها بالقوة.

فرغم الإعتراف بأن الحدود الحالية بين الدول الأفريقية رُسمت بدون إعتبارات سليمة ـ لكن تقرر عدم الخضوع لأى مطالب قد تفتح الباب لموجة لا تنتهى من المنازعات.

وقد كان الرأى الذى نصح به الرؤساء الأفارقة فى إجتماعات القمة عند نظر مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية ـ أن الدول المختلفة عليها أن تتفاهم بشأن حدودها وبطرق سليمة وأن تصل إلى إتفاقات فيما بنيها توضع فى صيغة معاهدات ـ وأن عمل (إتحادات كبرى) تضم دولاً متعددة فى غرب القارة أو شرقها أو شمالها الشرقى أو فى جنوبها، وإرتباط هذه الإتحادات بعضها بالبعض الآخر فى السياسات الخارجية دون أن تمحى الشخصية الدولية لكل دولة داخل الإتحادات ـ قد يكون الحل السليم لعلاج التفتيت الذى تشكو منه القارة ـ هذا مع رفض اللجوء إلى القوة المسلحة كوسيلة لتسوية الحدود بين البلدان الإفريقية[١].

(١) أنظر قرارات مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣.
Hance, Willcan: African Economic Development (1967)

obeikandl.com

ثانياً: مشكلة التخلف الإقتصادى

من لا يملك قوته

لا يملك حريته

القارة الأفريقية من أغنى قارات العالم من حيث ثروتها الطبيعية، سواء الثروة المعدنية أو المحاصيل الزراعية أو الغابية، أو ثروتها الحيوانية أو مواردها المائية بحيث لا يصح القول بأن سبب تخلفها الاقتصادى يرجع إلى قلة مواردها الطبيعية أو البشرية[١].

وإذا استعرضنا **إمكانيات القارة الاقتصادية**.

تتضح لنا هذه الحقيقة:

ففيما يتعلق بالثروة المعدنية:

نجد أن أهم المعادن المتوفرة فى القارة:

.الذهب:

يُستخرج بكميات كبيرة من جنوب أفريقيا، والكونغو، وساحل العاج، وغينيا، وسيراليون، وغانا. وتعتبر جنوب أفريقيا أكبر منتج للذهب فى العالم فهى تنتج ما يعادل ٣٩٪ من الإنتاج العالمى.

.النحاس:

تُنتج أفريقيا ما يعادل ٣٢٪ من الإنتاج العالمى منه، وهو يستخرج بكميات قليلة من الجزائر، والكونغو (برازافيل)، وناميبيا ويستخرج بكميات كبيرة فى زامبيا، وزائير.

ومن أكبر مناطق إنتاج النحاس فى العالم حزام النحاس الممتد بين زامبيا وإقليم كاتنجا.

obeikandl.com

.الماس:

أكتُشف فى كمبرلى بجنوب أفريقيا فى عام ١٨٧٠، وكان اكتشافه بالإضافة إلى اكتشاف مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا بين سنتى ١٨٨٠، ١٨٩٠ ـ نقطة تحول فى تاريخ هذه البلاد لأن هذا الاكتشاف جعل منها أكبر منطقة لإنتاج هذين المعدنين.

وقد أصبحت غانا، وسيراليون، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا ـ وعلى وجه الخصوص إقليم كاساى فى زائير ـ من أهم المناطق المنتجة للماس حاليا.

.الكوبالت:

تُنتج أفريقيا ٨٦٪ من الإنتاج العالمى من الكوبالت ويوجد بالمغرب، وزائير، وزيمبابوى، وأوغندة.

وللكوبالت أهمية استراتيجية خاصة ـ فإذا خُلط بالحديد يعطى نوعاً من الصلب، أشد مقاومة للحرارة العالية.

.المنجنيز:

يُنتج فى غانا، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وزائير ـ وللمنجنيز أهمية فى صناعة الصلب، ويضاف إلى المعادن الأخرى لمنعها من التآكل.

.الكروم:

تُساهم أفريقيا بنسبة ٤١٪ من الإنتاج العالمى من الكروم، منها ٢٥٪ من جنوب أفريقيا، بينما ينتج بكميات أقل فى زيمبابوى، والجزائر، والمغرب، توجولاند، وسيراليون.

.الفوسفات:

تُنتج أفريقيا ٣٠٪ من الفوسفات العالمى.

وهذه الكمية موزعة بين المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر. وترجع أهمية الفوسفات إلى تحويله إلى أسمدة ومخصبات زراعية.

obeikandi.com

هذا وتساهم أفريقيا بنسبة كبيرة فى عدد آخر من المعادن كالبلاتين، والقصدير، البوكسيت.

وفيما يتعلق بإمكانيات القارة من المحاصيل الزراعية:

تُسهم أفريقيا فى إنتاج نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية منها:

.الكاكاو:

تنتج أفريقيا ما يقرب من ٥٧٪ من الإنتاج العالمى منه.

.البن:

يزرع فى أثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندة، وزائير، وساحل العاج، والكميرون، وأنجولا، ومدغشقر.

.نخيل الزيت:

يزرع فى نيجيريا، وزائير، وسيراليون، وغانا، والكميرون وعدد آخر من دول أفريقيا الغربية.

وتُسهم أفريقيا فى إنتاج ٦٣٪ من محصول زيت النخيل.

.الزيتون:

محصول قديم فى أفريقيا يُنتج فى شمال غرب أفريقيا على وجه الخصوص، وتساهم الجزائر وتونس فى نسبة كبيرة من المحصول العالمى.

وترجع أهمية الزيتون ليس فقط لقيمته الغذائية لكن أيضاً لإستخراج زيت الزيتون منه.

.الفول السودانى:

يُزرع فى نطاق السفانا ـ فى السنغال، ومالى، وساحل العاج، والنيجر، ونيجيريا، والكاميرون، وحول بحيرة تشاد. كما يزرع فى أوغندة، وكاتنجا، وزائير، وفى مصر، والسودان، وتنزانيا، وموزمبيق، والترنسفال.

obeikandl.com

ويبلغ إنتاج أفريقيا منه ٨٪ من الإنتاج العالمى.

ورغم أن أفريقيا تُنتج الكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح، والشعير، والذرة ـ إلا أنها تستورد معظمها لسد النقص.

فيما يتعلق بإمكانيات القارة من المواد الغابية:

تغطى الغابات ١/٥ قارة أفريقيا تقريباً والواقع أن أفريقيا بمواردها الغابية الحالية تكون مورداً عالمياً لا يُستهان به ـ فأشجارها المتعددة تخدم عدة أغراض مثل إيجاد موارد محلية للأخشاب، وتثبت الكثبان الرملية المتحركة، وكسر حدة الرياح فى بعض المناطق الزراعية وتشغيل الأيدى العاملة فى إستغلال الأخشاب الثمينة وتصنيعها.

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فى القارة:

فالقارة تمتلك حوالى ٤٠٪ من مساقط المياه الطبيعية فى العالم والتى تمكنها من إمداد المشروعات بالقوى الكهربائية اللازمة، فضلاً عن الإكتشافات البترولية الحديثة التى تمد القارة بالطاقة المحركة.

وللأنهار الأفريقية أهمية خاصة فى توليد الطاقة اللازمة لتصنيع الخامات المعدنية، وتتميز أنهار أفريقيا بأن معظمها تعترضه الشلالات والجنادل والخوانق فى أجزاء من مجاريها ـ وهذه وإن كانت تشكل عقبة فى وجه الملاحة النهرية والنقل الرخيص ـ لكن لها فائدة كبيرة فهى مصدر من مصادر الحصول على الطاقة الكهربية الرخيصة.

أما إمكانيات القارة من الثروة الحيوانية:

فهى كبيرة، فالقارة غنية بالماشية، والإبل، وحيوانات الرعى الأخرى كالماعز، والأغنام، والجاموس الهندى، والخنازير، والضأن، وترجع القيمة الاقتصادية لهذه الثروة الحيوانية فى جلودها وصوفها ومن الناحية الغذائية فى اللحم واللبن ومنتجاته.

obeikandi.com

إمكانيات القارة فى الثروة السمكية :

يقوم الأفارقة بالصيد النهرى ويشترك الأفريقيون والأوربيون فى الصيد البحرى، ولكثرة المجارى المائية والبحيرات فى أفريقيا فإنها غنية بمواردها السمكية وتزخر أنهارها وبحيراتها بالعديد من الأسماك.

وتعتمد المصايد والبحرية على وجود رصيف قارى عريض يسمح بتوالد غذاء الأسماك، وأكثر أرصفة أفريقيا القارية اتساعاً منطقة الكاب، وساحل تونس، وساحل المغرب، وموريتانيا، وجزر كناريا ـ هذا بالإضافة إلى منطقة الرأس الأخضر وخليج بيافرا وجزره ومصايد البحر الأحمر.

وتمارس حرفة صيد السمك فى المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وغانا، ونيجيريا، والسنغال، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، وموزمبيق، ومصر، والكونغو برازفيل، وغانا.

أسباب التخلف الإقتصادى فى أفريقيا :

على الرغم من إمكانيات أفريقيا فى مختلف المجالات الإقتصادية التى وضحناها ـ فإن القارة تعانى من التخلف الإقتصادى ويرجع ذلك لعدة عوامل منها :

١ ـ قلة الخبرة الفنية :

فقد رزحت القارة لسنوات طويلة تحت نير الاستعمار، وقد حرص المستعمر على ألا يكتسب الأفارقة الخبرة الفنية ليظلوا معتمدين على الخبرة الأوروبية.

٢ ـ عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية :

فعلى الرغم من ثروة القارة التى أشرنا إليها ـ فإن الشركات الأجنبية الإحتكارية هى التى استحوزت على مصادر الخامات الأفريقية وأصبح الأفارقة بعد الاستقلال غير قادرين بإمكانياتهم المالية والفنية المحدودة على إستغلال ثروات بلادهم ـ فكان لابد من الاستعانة بالدول الأوروبية.

obeikandi.com

وقد ترتب على ذلك تضخم ديون الدول الأفريقية، وتضاعف الفوائد على القروض ـ كما سنوضح أكثر فيما بعد ـ بحيث أصبح سدادها يكاد يكون مستحيلا ويمتص غالبية الدخل وما كان يجب أن يوجه من هذا الدخل لأعمال التعمير والبناء والتنمية.

٣ ـ ارتباط الإقتصاد الأفريقى باقتصاد الدول الإستعمارية السابقة :

فقد ترتب على إعتماد الاقتصاد الأفريقى على البيوت المالية، والشركات والمؤسسات الأجنبية ـ أن استمر الإقتصاد الأفريقى مرتبطاً إرتباطاً وثيقا ومعتمدا اعتماداً كاملا على الشركات والخبرات والمؤسسات الأجنبية ـ وهذا بالطبع يحول دون تحرك الدول الأفريقية بحرية، كما تقتضى مصالحها الاقتصادية والقومية.

٤ ـ قصور وسائل النقل والمواصلات :

فلا تزال وسائل النقل فى الدول الأفريقية لا تُساير، ولا تخدم التطور الإقتصادى المطلوب، وهذا يؤثر فى الإنتاج وتكلفته.

٥ ـ تحكم الدول الصناعية فى أسعار المواد الخام الأفريقية:

التى تحتاج إليها مصانعها بحيث أصبحت أسعارها لاتُساير بحال ما الإرتفاع المستمر والسريع فى أسعار المواد المصنعة وفى أسعار المواد الغذائية الرئيسية وغيرها التى تحتاجها الدول الأفريقية.

وقد زادت من حدة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها القارة ـ ما تعرضت له بعض دولها من كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر وتآكل السواحل وتلوث البيئة.

ولا شك فى أن المقارنة بين المتوسط السنوى لدخل الفرد فى الدول المتقدمة (بأمريكا الشمالية) والدول النامية (أفريقيا) ـ تثير الدهشة كما يوضح الجدول التالى (مقوما بالدولار الأمريكى).

obeikandl.com

أمريكا الشمالية	١٨٢٠ دولاراً
أستراليا	٩٦٠
أوروبا	٥٨٠
أمريكا الجنوبية	٢٦٥
أفريقيا	١٣٥
آسيا	٩٠

النتائج التى ترتبت على المشكلات الاقتصادية الأفريقية:

ترتبت على المشكلات الاقتصادية التى تواجهها دول القارة والتى لا تقل أهمية عن المشكلات السياسية إن لم تكن أشد خطرا ـ عدة نتائج منها:

١ ـ اضطرت معظم الدول الأفريقية للاعتماد على (الديون) الخارجية لمواجهة العجز فى ميزانيتها، ولسد متطلبات مواطنيها الملحة، وقد بلغت مديونية الدول الأفريقية حتى نهاية عام ١٩٨٨ ما يزيد عن مائتى مليار دولار.

هذا على الرغم من أن الدول الأفريقية تُصدر إلى الدول الكبرى من المواد الخام أكثر مما تأخذه منها ـ فالحقيقة المرة هى أن الدول الأفريقية أصبحت مصدرة لرأس المال للعالم المتقدم فى الوقت الذى تُعتبر من الوجهة الرسمية مثقلة بالديون.

٢ ـ جزء كبير من صادرات الدول الأفريقية ـ أصبح يُستنفد فى سداد أقساط ديونها بحيث لا يبقى لها بعد ذلك فائض يمكن أن يسهم فى تطوير الإنتاج الزراعى أو الصناعى أو غير ذلك حتى يمكنها تخطى مرحلة التخلف التى رزحت تحتها لسنوات طويلة ـ وهكذا أصبحت أفريقيا تعانى باستمرار من نزيف فى مواردها.

٣ ـ ترتب على ذلك إرتفاع أسعار المواد الضرورية، وإنخفاض مستوى معيشة الأفراد بحيث أصبحت الإحصائيات توضح الإنخفاض المستمر لمستوى الدخل الفردى ـ وقد اضطرت بعض الدول الأفريقية مثل ساحل العاج لإعلان توقفها عن سداد ديونها.

٤ ـ إنخفضت مساعدات الدول الغنية لأفريقيا نظراً لتزايد عدد الدول التى تطالب بمساعدات، خاصة دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقة وذلك لأن ميزانية المساعدات بحجمها السابق ظلت بلا زيادة ـ فقد انخفضت المساعدات لأفريقيا من ٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٨ إلى أقل من مليار دولار فى عام ١٩٩١ .

٥ ـ احتدام الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب ـ فقد أدت الأوضاع السابق شرحها ـ إلى احتدام الصراع بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب (النامية) ـ وقد أشار لذلك (مؤتمر التنمية والتجارة) التابع للأمم المتحدة والذى عُقد فى مانيلا فى مايو ١٩٧٩ ـ حيث اشتد الصراع بين مندوبى الدول الصناعية الغنية والتى رفعت أسعار منتجاتها الصناعية إلى حد مبالغ فيه، بينما الدول النامية ـ حيث تُوجد المواد الخام، والمستهلك للمواد المصنعة ـ اضطرب فيها نظام المدفوعات وتضخمت ديونها وفوائد هذه الديون بينما تطحنها المجاعات وتهاجمها موجات الجفاف.

ولذا كما قيل فى هذا المؤتمر ـ «إن الأجدر تحويل الأسلحة الفتاكة والبلايين التى تصرفها عليها الدول الكبرى إلى أسنان للمحاريث اللازمة للزراعة حتى يجد الفقراء ما يقتاتون به».

وفى قمة لاجوس التى عُقدت فى الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أبريل ١٩٨٠ أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ما عرف (بخطة عمل لاجوس) فقد نصت على:

١ ـ تعزيز المجموعات الإقتصادية الموجودة فى القارة، وإنشاء تكتلات إقتصادية فى باقى مناطق أفريقيا بحيث تُغطى القارة كلها.

٢ ـ تعزيز التكامل الإقتصادى فى مجال الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة بين دول القارة.

٣ ـ التمهيد لإقامة سوق أفريقية مشتركة.

obeikandl.com

محاولات حل مشكلات القارة الإقتصادية

بُذلت محاولات لحل المشكلات الاقتصادية التى تواجهها القارة فى كافة المؤتمرات الأفريقية السابقة لمؤتمر أديس أبابا والذى تمخض عن إعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمرات اللاحقة.

وسنشير لبعض هذه المؤتمرات فيما يتعلق بالمشاكل الإقتصادية التى تُعانى منها القارة.

ففى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة الذى عُقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٦٠ ـ أوصى المؤتمر بإنشاء (مجلس التعاون الإقتصادى الأفريقى) و (بنك تجارى أفريقى مشترك) وذلك لدعم التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية ـ وهكذا يُعتبر هذا المؤتمر خطوة فى سبيل تحقيق التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية.

وفى مؤتمر أقطاب أفريقيا الذى عُقد فى الدار البيضاء بالمغرب فى الفترة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٦١ أشار ممثلو الدول الأفريقية فى المؤتمر إلى أن الضرورة تفرض على الدول الأفريقية المستقلة أن توجه سياستها الإقتصادية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها، وقد دعا لمضاعفة الجهود لإقامة تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى الميادين الاقتصادية ولذا اتخذ المجتمعون فى الدار البيضاء قراراً بتشكيل (اللجنة الاقتصادية الأفريقية) وهى تضم رؤساء الدول الأفريقية وممثليهم وتجتمع بصفة دورية لتنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية.

وفى الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ مارس ١٩٦١ عُقد بالقاهرة مؤتمر الشعوب الأفرقية الثالث وحضره ٣٠٠ عضو تقريبا يمثلون ٦٩ منظمة ومندوبون عن ٢٠٠ مليون أفريقى.

وقد استنكر المؤتمر المعونات المشروطة التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة لكنها تستغلها للتدخل فى شئونها ـ وقد أثبت المؤتمر وهو من أضخم المؤتمرات

الأفريقية ـ تصميم الشعوب الأفريقية على التمتع بخيرات بلادها دون استغلال من الشعوب المستعمرة السابقة.

وجاء **مؤتمر القمة الأفريقية** الأول فى أديس أباب (٢٢ ـ ٢٥ مايو ١٩٦٣) ليتوج هذه الجهود، وقد وجه قادة الدولة الأفريقية ـ الأنظار إلى جوهر المشكلة الإقتصادية التى تُعانى منها القارة فقد جاء فى خطاب رئيس وفد مصر «هناك إصرار من الدول الإستعمارية على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه إستعمار من نوع جديد».

«إن المعونات للدولة الأفريقية فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى قبل غيرها.. وإذا كان الأفريقيون مطالبين لأن يغفروا لهذه الدول ما اقترفته فى الماضى ـ فإنهم على استعداد لذلك من أعماق قلوبهم ـ لكنهم ليسوا على إستعداد للنسيان».

وقد حدد **ميثاق منظمة الوحدة** الأفريقية ضمن اللجان المتخصصة التى يعد وجودها ضروريا (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية).

وقد عَقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها ـ بعد تشكيلها ـ فى نيامى (Niamey) عاصمة النيجر فى ٩ ديسمبر ١٩٦٣ ودعت لدعم الإجراءات الهادفة إلى زيادة حصيلة الدول النامية من العملات الصعبة لمواجهة حاجات البلاد الأفريقية لتنفيذ خطط التنمية، كما دعت الدول النامية إلى تحرير تجارتها وتقوية الروابط فيما بينها.

وقد أُثيرت المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها القارة ـ فى مؤتمر **القمة الأفريقى الثانى** الذى عُقد فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٦٤ ـ فقد أشار الرؤساء إلى أن مضمون الثورة **الأفريقية** يجب ألا يقتصر على الشئون السياسية بل يتسع ليشمل الشئون السياسية

والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وطرح قضية التنمية فى الدول الأفريقية ومعوقاتها وأساليب التغلب عليها، وأشار إلى ضرورة زيادة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية وقالوا إن نسبة التبادل التجارى مع الخارج تزيد على ٩٠٪ بينما لا تتعدى نسبتها بين الدول الأفريقية على ١٠٪ فقط.

وقد أكد (جومو كينياتا) رئيس وزراء كينيا تعقيباً على ذلك ـ أهمية قيام (منظمة أفريقية للتخطيط الاقتصادى والتنمية) تكون مهمتها التنسيق ضد عمليات النهب والإحتيال التى تقوم بها الدول الكبرى ضد الدول النامية. وذكر الرئيس نكروما تعقيباً على ذلك «إن ثروة الصحراء الأفريقية ما زالت كامنة ومياه أنهار تتجانيقا وأثيوبيا، ما زالت غير مستغلة ـ وأنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار السلع المصنعة التى تحتاجها الدول الأفريقية ـ فإن أسعار المواد الخام التى تصدرها هذه الدول إلى الدول الصناعية قد تدهورت بصورة مفزعة وقال «من المستحيل إنشاء علاقات تجارية بيننا مهما بلغت بساطتها لمجرد عدم وجود طرق مناسبة ولأننا منقسمون انقساماً غير طبيعى وفى وضع مماثل لوضع دول البلقان» وطالب بإنشاء عملة مشتركة لأفريقية، وبنك مركزى للنقد والتنمية، وأشار إلى «أن شركتين أجنبيتين هما الشركة الإنجليزية الأمريكية فى روديسيا، وشركة روديسيان سلكش ترست تسيطران على إنتاج المناجم فى زامبيا، وأنه على الرغم من أن النحاس يمثل ٨٠٪ من صادرات زامبيا فإن الفوائد والأرباح التى تخرج منها سنوياً تصل إلى نصف مجموع ما تكسبه زامبيا نفسها من التصدير».

وفى ٢٧ يناير ١٩٦٦ عُقد بالقاهرة (مؤتمر تنمية الصناعة الأفريقى الأول) فقد دعيت لهذا المؤتمر ٣٠ دولة أفريقية إلى جانب بعض المنظمات الإقتصادية العالمية، وأشار المجتمعون إلى ما تملكه القارة الأفريقية من ثروات ـ ومع ذلك فإن شعوبها لا ينالها من كنوزها الطبيعية المستغلة إلا النذر اليسير، وحُددت أهداف المؤتمر فى العمل لتحقيق علاقات إقتصادية بين الدول على أساس من احترام السيادة وتنشيط حركة صادرات الدول النامية، وزيادة نسبة المساعدات

المالية الدولية للدول النامية، وطالبوا بإنشاء سكرتيرية دائمة للمؤتمر تعمل بالتعاون مع (اللجنة الإقتصادية الأفريقية)، و(مركز التنمية الصناعية للأمم المتحدة) لتنسيق خطط التصنيع بين الدول الأفريقية.

وقد تحدث ممثلو الوفود الصناعية الأفريقية عن إنطباعاتهم بعد زيارتهم للمصانع المصرية فقالوا: «لقد لمسنا فى القاهرة صوراً باهرة لحقيقة أفريقية وإمكانيات القارة التى ننتمى إليها ونعمل من أجلها».

وبناء على قرارات قمة لاجوس ـ تقرر إنشاء **(الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا)** وذلك بهدف تقديم المعونة الفنية لدول أفريقيا ـ المتمثلة فى الخبرات المصرية فى العديد من التخصصات ـ فى المجالات الزراعية والرى، والطاقة، والكهرباء، والطب، والهندسة، والبناء، والتشييد ـ هذا بالإضافة إلى إسهام الصندوق فى مشروعات التنمية للدول الأفريقية.

وقد قدم الصندوق معونات فنية لمساعدة زيمبابوى بعد إستقلالها فى أبريل ١٩٨٠ كما أسهم فى دعم دول المواجهة لجنوب أفريقيا العنصرية.

وقد تضاعفت ميزانية الصندوق وبرز نشاطه فى الأعوام التالية لتأسيسه فى تقديم منح تدريبية لأبناء أفريقيا فى مختلف المجالات وكذلك إقامة دورات تدريبية لأبناء هذه الدول.

وفى عام ١٩٨٥ صدر **(الإعلان الإقتصادى)** عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى الدورة الحادية والعشرين المنعقد فى أديس أبابا فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ فقد قرر المجتمعون :

١ ـ اتخاذ تدابير عاجلة للإسراع فى تنفيذ ما تقرر فى قمة لاجوس عام ١٩٨٠.

٢ ـ إتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لمواجهة ظاهرة الجفاف والتصحر فى القارة الأفريقية.

٣ ـ اتخاذ الخطوات لتحقيق التنمية المتكاملة بين الدول الأفريقية خاصة فى

قطاعات النقل، والمواصلات، والزراعة، والصناعة ـ وقد برز صدى هذه القرارات فى الأمم المتحدة التى استجابت لصوت مصر، والدول الأفريقية الأخرى، فعقدت فى عام ١٩٨٦ اجتماعاً خصصته الجمعية العامة للأمم المتحدة (لبحث أزمة أفريقيا الاقتصادية).

وقد أصدرت **الأمم المتحدة** فى ختام هذا الاجتماع برنامجاً ينفذ على مدى خمس سنوات لإنقاذ الإقتصاد الأفريقى، وقد تعهدت فيه الدول الكبرى بالإسهام فى التنمية الأفريقية.

وقد تلى ذلك عدة اجتماعات ومؤتمرات لبحث المشكلة الإقتصادية للدول الأفريقية ـ فقد عقد **(مجلس محافظى بنك وصندوق التنمية الأفريقى)** اجتماعاً بالقاهرة فى الفترة ممن ٩ يونيو إلى ١٢ يونيو ١٩٨٧ وكان لمصر دور بارز فى اجتماعات هذا البنك ـ وقد قدمت (مصر) ورقة عمل تضمنت:

١ ـ استعدادها للمساهمة فى زيادة رأس مال البنك ليقوم بدوره كاملاً فى تقديم القروض والمعونات المطلوبة للمشروعات الهامة المدروسة لدول القارة.

٢ ـ استعدادها لتقديم المعونة الفنية والخبرة للدول الأفريقية التى تحتاج لهذه الخبرة للنهوض بإنتاجها.

٣ ـ بحث مشكلة الديون الخارجية. وقد أشارت مصر إلى أن هناك حلولاً معقولة لهذه المشكلة تتمثل فى تخفيض هذه الديون بتنازل الدول الدائنة عن جزء منها، وإعادة جدولة الباقى، وتخفيض أسعار الفائدة، وإعطاء فترة سماح لسدادها، وتمكين الدول المستدينة من النهوض بانتاجها مما يسمح لها بسداد ديونها.

وطالبت الدول الأفريقية المجتمع الدولى بنظرة أكثر إنسانية بحيث تتحمل الدول الدائنة بعض المسئولية، وتُسهم بدورها فى إيجاد الحلول المناسبة لها.

obeikandl.com

٤ ـ بحث أوجه التعاون الممكنة بين الدول الأفريقية ـ لعلاج المشكلة الاقتصادية التى يمكن حلها بتبادل الخبرة الفنية أو التبادل التجارى بين هذه الدول مما يخدم مصالحها.

وقد عقد (المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية) مؤتمراً استشارياً فى نوفمبر ١٩٨٧ فى أديس أبابا لبحث مشكلة ديون الدول الأفريقية.

وقد عُرض الموضوع على مؤتمر **القمة الإستثنائى** الذى أصدر الوثيقة الاقتصادية التى تقرر فيها:

(أ) توجيه نداء إلى مجتمع الدائنين والمؤسسات المالية الدائنة للتخفيف من عبء الديون، عن طريق تخفيض حجم الديون، وتعديل فترة السداد وإعادة جدولة الديون، وتخفيض أسعار الفائدة.

(ب) دعوة الدول الصناعية المتقدمة لتوفير منافذ للصادرات الأفريقية فى الأسواق الدولية.

(جـ) مراعاة أن تساير الشروط التى تقدم بها القروض للدول النامية ـ متطلبات التنمية فى هذه الدول.

(د) تشكيل مجموعة اتصال تنبثق من منظمة الوحدة الأفريقية بهدف إجراء إتصالات مع الدول الدائنة، والمنظمات الدولية للسعى لعقد مؤتمر دولى لحل مشكلة ديون الدول النامية.

وفى يوليو ١٩٨٧ عقد فى **جنيف** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ـ وهو يعنى ضمن قضايا أخرى ـ بتنشيط الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير.

وقد حضر مندوبون عن الدول الأفريقية إجتماعات هذا المجلس، وفى الخطاب الهام الذى ألقاه مندوبو منظمة الوحدة الأفريقية ـ وضح للدول الكبرى الصناعية التى لا تظهر استعدادها لتحمل نصيبها من المسئولية ـ لحل مشكلة

الديون ـ «أن الجميع سواء أكانوا فى دولة نامية أو دولة غنية يبحرون فى قارب واحد، ولا يمكن أن تكتب النجاة لطرف دون الطرف الآخر ـ فصالح الجميع يحتم التفاهم والاتفاق على الطريق السليم لمعالجة الموقف».

وفى مؤتمر القمة الأفريقية الرابعةوالعشرين فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ عُرضت مشكلة ديون الدول الأفريقية فقد أكد المؤتمر على ضرورة تعاون الدول الدائنة، والدول المدينة لحل مشكلة الديون ـ لكنه فى نفس الوقت على الدول الأفريقية الإعتماد على نفسها وللتعاون فيما بينها ـ لوضع لحول جذرية للمشاكل الإقتصادية التى تُعانى منها دول القارة كلها.

وفى أبريل من عام ١٩٨٩ ـ عُقد اجتماع فى واشنطن لمجموعة الدول الأربع والعشرين الممثلة للعالم الثالث، ودول مجموعة السبع الصناعية الكبرى ومحافظى البنوك المركزية فى هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وألمانيا الغربية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) ـ وانتهى الإجتماع إلى الموافقة على اقتراح وزير المالية الأمريكى الرامى إلى خفض ديون العالم الثالث، وخفض الفوائد على المتبقى منها، وذلك كمقدمة لمنح الدول النامية قروضاً جديدة عن طريق البنك الدولى، وصندوق النقد، وتقرير قيامها (البنك الدولى، وصندوق النقد) بدراسة إنشاء صندوق للمساعدة فى خفض ديون العالم الثالث.

وفى الندوة الدولية حول الديون الأفريقية التى عُقدت فى القاهرة فى ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ بدعوة من منظمة الوحدة الأفريقية ذكر المجتمعون «إن جهود التنمية فى الدول الأفريقية تتبدد فى سداد الديون وفوائدها» ـ وجددت الندوة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى بشأن الديون الخارجية للدول الأفريقية التى تجاوزت ٢٣٠ مليار دولار.

وحين عقُد مؤتمر عدم الإنحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ ـ أكد رئيس منظمة الوحدة الأفريقية ـ التى تمثل أكبر تجمع إقليمى داخل حركة عدم الإنحياز ـ على ضرورة قيام نظام إقتصادى عالمى جديد وعادل يحل مشاكل

المديونية للدول النامية، كما أشار سيادته لأهمية الدعوة إلى قمة لدفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب لحل مشاكل الإستمرار فى تنفيذ برامج التنمية، كما أشار إلى أن هذا الوضع ستنعكس نتائجه على الدول النامية والدول الغنية ـ فالحاجة ماسة إلى الاتفاق على استراتيجية شاملة تغطى كافة أنواع الديون، وذكر أن هدفنا هو إجراء حوار مكثف يُدار بروح التعاون والإيمان بوحدة المصير ـ حوار بعيد عن روح العداء والمواجهة ـ مؤكداً أن الدول الغنية لن تستطيع أن تستمر فى إنتاجها المكثف إذا توقفت الدول الفقيرة عن إمدادها بالمواد الأولية وغيرها.

هذا ونتيجة للمطالبات التى قدُمت من المنظمة الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية ـ وافقت (اللجنة الاقتصادية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدعو لعقد **دورة خاصة للجمعية العامة** حول (التنمية الإقتصادية فى العالم الثالث)، وذلك فى الفترة ما بين ٢٣، ٢٧ أبريل ١٩٩٠ رغم رفض الولايات المتحدة لهذا القرار الذى أقرته ٩٧ دولة بما فى ذلك بعض الدول الدائنة مثل **اليابان** ودول **المجموعة الأوروبية**، وتقرر أن تركز هذه الدورة الخاصة على بحث وسائل إنعاش ودفع معدلات النمو فى دول العالم الثالث والتى تعثرت بسبب مشكلات الديون المتراكمة عليها خلال فترة الثمانينات والتى أدت إلى انخفاض وتراجع معدلات النمو.

وفى الوقت الذى دعت فيه دول الشمال إلى المشاركة بقوة فى حل مشكلة ديون دول الجنوب ـ فإن الدول الأفريقية دعت إلى حوار جاد بين دول الجنوب والجنوب خاصة أن الأحداث التى شهدها العالم فى عام ١٩٩٠ والتقارب بين الشرق والغرب وسقوط الستار الحديدى بينهما ـ يفرض ـ أكثر من أى وقت ـ ضرورة تقوية الحوار بين الجنوب والجنوب ـ لأن هذا التغيير فى شرق أوروبا أدى إلى إتجاه رؤوس الأموال والإستثمار من أفريقيا للاستثمار فى تلك الدول بشرق أوروبا، وتشير الإحصاءات إلى إنتقال نحو ٤٠٪ من تلك الاستثمارات من أفريقيا للاستثمار بتلك الدول بشرق أوروبا.

وقد عُقد مؤتمر مجموعة الخمس عشر فى كوالالمبور فى يونيو ١٩٩٠ لمناقشة مشكلة ديون العالم الثالث ـ وذلك تلبية للنداء الذى صدر فى باريس من الرئيس حسنى مبارك، والرئيس السنغالى عبده ضيوف، وراجيف غاندى رئيس وزراء الهند.

وفى الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقى السادس والعشرين بأديس أبابا فى التاسع من يوليو ١٩٩٠ ـ دعا الدول الأفريقية للاعتماد على النفس، وإعطاء أولوية للتبادل التجارى والفنى والتكنولوجى فى نطاق الأسرة الأفريقية ـ خاصة أن العالم يشهد تعاظماً متزايداً لدور التجمعات الإقتصادية والسياسية الكبرى وأشار الرئيس فى خطابه إلى أهمية الإسراع فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام (سوق أفريقية موحدة) تطبيقا لخطة عمل لاجوس التى كان الرئيس مشاركة فى إقرارها عام ١٩٨٠.

وقد عقدت قمة الخمس عشرة فى داكار اجتماعاً آخر فى نوفمبر ١٩٩٢ لبحث مشكلات البيئة والتنمية، والديون والفقر ـ فى دول العالم الثالث ـ ودعا الإعلان الذى صدر عن دكار إلى بلورة التعاون الاقتصادى بين دول الجنوب، والتوصل إلى صياغة استراتيجية واقعية عملية تتحاور من خلالها دول الجنوب مع دول الشمال الغنى بما يدافع عن مصالحها الإقتصادية فى مواجهة مصالح الشمال، وبما يساعد على التوصل لحلول فعالة لمشكلة الديون الخارجية التى تُثقل كاهل دول العالم الثالث فالشمال يرعى مصالحه أولاً وكذلك ينبغى أن يفعل الجنوب.

ولتحقيق ذلك أقترح:

١ ـ ضرورة إقامة نظام تجارى حر متعدد الأهداف ـ لتوسيع التجارة والتنمية وتعزيز التعاون مع الدول المتقدمة للحفاظ على أسواق السلع الأساسية للدول النامية، مع محاولة الوصول إلى أسعار ثابتة ومجزية للسلع الأساسية بحيث لا تتعرض حصيلة صادراتها لتقلبات حادة.

obeikandl.com

٢ ـ البحث عن السبل الملائمة لعكس اتجاه النقل السلبى لصافى الموارد من الدول النامية إلى الدول الدائنة فى الوقت الراهن ـ حيث أن هذا النقل السلبى للموارد يُعرقل جهود تلك الدول الرامية إلى تحقيق مستويات نمو ملائمة، كما يعوق إدخال تحسينات على الدخل الحقيقى فى تلك الدول.

٣ ـ تحسين قدرة الدول النامية على الدخول إلى الأسواق العالمية ورفع معدلات التبادل التجارى لحل مشكلة الديون الخارجية.

٤ ـ الدعوة إلى خفض إعانات الإنتاج الزراعى، والصادرات الزراعية التى تُقدمها الحكومة المتقدمة إلى المنتجين والمصدرين الزراعيين والتى تحرم الدول النامية من فرص التسويق المنظمة والمناسبة فى هذه الأسواق.

٥ ـ تشجيع الإستغلال النشيط لإمكانات التجارة على المستويات الثنائية بين الدول النامية واتخاذ إجراءات فعالة لتنمية هذه التجارة.

٦ ـ الإعداد الجيد لمجالات التعاون التجارى والإستثمارى بين دول الجنوب.

٧ ـ إعداد مشروعات للتعاون الإقتصادى بين دول الجنوب بحيث تكون معدة إعداداً اقتصادياً سليماً ـ ويتم تنفيذها تنفيذاً صحيحاً يضمن عدم تسرب بعض تكلفتها الرأسمالية إلى ثقوب البيروقراطية والفساد.

هذا مع توفير التمويل اللازم لزيادة التبادل التجارى بين هذه الدول.

هكذا واجهت الدول الأفريقية مشكلة من أخطر مشكلة القارة الأفريقية ـ المشكلة الاقتصادية بإنعكاساتها المختلفة وبأسبابها المتعددة والتى تعانى منها كل دول القارة دون إستثناء.

★★★

obeikandl.com

ثالثاً: مشكلة التخلف الاجتماعى والثقافى للأفريقيين

تعانى الدول الأفريقية من التخلف فى المستوى الإجتماعى والثقافى.

ومن أهم مظاهر التخلف الاجتماعى:

١ ـ انتشار عادات وتقاليد سيئة توقف عملية التطور الإجتماعى، منها مثلاً عادات كتشويه الأسنان، وعمل الشلوخ والندوب بالوجه، بالإضافة إلى العديد من الخرافات التى لا أساس لها والتى ما زالت سائدة فى المجتمعات الأفريقية.

٢ ـ عدم سلامة البنيان الإجتماعى للمجتمعات الأفريقية فالطبقية سائدة فى بعض المجتمعات الأفريقية، والمرأة الأفريقية لم تنل حقوقها الرئيسية التى تتمتع بها فى المجتمعات المتقدمة.

وساهم الاستعمار فى تفكيك الروابط القبلية والأسرية فى المجتمع الأفريقى.

وقد أدرك الأفارقة بعد حصولهم على إستقلالهم ضرورة التنمية فى المجتمعات الأفريقية لتساير التطور الحديث.

ويرتبط بمشكلة التخلف الاجتماعى مشكلة انخفاض المستوى الصحى فى القارة، ففى أفريقيا أمراض متوطنة عديدة وتختص القارة بأمراض معينة، وينشأ الأطفال فى كثير من الأقطار الأفريقية ضامرى الجسم ضعيفى البنية، ونسبة الوفيات بين الأطفال كبيرة.

ومن أسباب انخفاض المستوى الصحى فى القارة:

١ ـ انخفاض مستوى المعيشة.

٢ ـ نقص التعليم والجهل ووسائل الوقاية والمبادىء الصحية.

٣ ـ قلة وسائل العلاج المتاحة.

ومن الأمراض المنتشرة فى أفريقيا مرض النوم، ومرض الملاريا، والحمى الصفراء، وسوء التغذية، والأمراض الطفيلية كالبلهاريسيا، والإنكلستوما، ومرض السرطان الكبدى.

obeikandl.com

هذا وقد دخلت مع الأوروبيين بعض الأمراض[١].

ومن وسائل العلاج ـ الارتفاع بالمستوى الصحى عن طريق:

١ ـ نشر الوعى الصحى.

٢ ـ نشر مبدأ التأمين الصحى.

٣ ـ توفير العلاج المجانى لغير القادرين.

٤ ـ رفع مستوى المعيشة والمستوى الثقافى خاصة فى القرى.

٥ ـ التطعيم ضد الأمراض الموسمية.

أما عن مشكلة انخفاض المستوى الثقافى

فترجع أساساً لعدة أسباب منها:

أ ـ غلبة الأمية خاصة إنه لم يؤخذ بمبدأ الالتزام فى التعليم فى المراحل الأولى إلا فى عدد محدود من الدول الأفريقية.

ب ـ دور الإستعمار فى التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية وخوفه من أن يصل الأفارقة إلى مستوى ثقافى مرتفع يذكى الروح الوطنية ويدفعهم لمناهضة الاستعمار.

جـ ـ إهمال التعليم الفنى وتوجيه الجهود لتخريج فئة من الموظفين للعمل فى الإدارة الإستعمارية.

د ـ التركيز حتى فى الدراسات الجامعية على الدراسة النظرية دون الاهتمام بالدراسات والوسائل التى تسهم فى تكوين المواطن الخلاق القادر على الخلق والإبداع.

هـ ـ أسلوب التعليم وأهدافه لا يسهم فى تنمية روح البحث والتحليل، ومن ثم أصبح يتخرج من المدارس والجامعات أنصاف متعلمين غير مؤهلين لمسايرة التقدم العلمى السريع فى عصرنا هذا.

---

(١) للمزيد من المعلومات عن هذه الأمراض يرجع إلى
أحمد حافظ موسى وآخرون: الأمراض المتوطنة فى أفريقيا، وآسيا ص ١٩

obeikandl.com

د ـ عدم الإهتمام باللغة الوطنية والأدب الوطنى والتراث الثقافى.

ولعلاج هذه المشكلة لابد من اتخاذ عدة وسائل منها :

١ ـ وضع نظام مدروس لنشر التعليم بين جميع الأطفال فى سن الإلزام.

٢ ـ الإكثار من المدارس الفنية وغرس روح التقدير للعمل اليدوى.

٣ ـ إتباع سياسة تهدف لتخريج مواطنين مثقفين واذكاء روح التفكير والتطوير والإبداع بين جمهرة المتعلمين، والخروج من إطار التعليم الذى وضعته الدول المستعمرة والذى يهدف لتكوين أناس يتلقون الأوامر وينفذونها.

٤ ـ تشجيع المتعلمين للإتجاه للإستفادة من إمكانيات بلادهم للنهوض بها فى مجالات الزراعة والصناعة ومجالات الإستثمار الأخرى بدلاً من التكالب على الوظائف الحكومية المحدودة الدخل.

٥ ـ الإهتمام باللغة الوطنية والتراث القومى وبالتاريخ الوطنى خاصة البطولات الوطنية فى مختلف العصور.

٦ ـ استخدام وسائل الإعلام المختلفة (الصحف، والمجلات، والإذاعة المرئية والمسموعة لنشر الثقافة بين الصغار والكبار).

٧ ـ تطوير منشآت البحوث العلمية الأفريقية وتبادل المعرفة والبعثات من طلاب والأساتذة بين معاهدها العلمية المختلفة.

٨ ـ الاستفادة من نتائج البحوث فى الدول المتقدمة.

٩ ـ توفير الاعتمادات اللازمة للنهوض بالتعليم، وتشجيع الكفاءات الحقيقية والأخذ بيدها.

١٠ ـ الإهتمام بالمكتبات العامة وتوفير وسائل التثقيف المختلفة وجعلها فى متناول الطبقات المختلفة من المجتمع.

★★★

ونشير إلى أنه عقد بالقاهرة فى شهر يونيو ٢٠٠١ مؤتمر خاص بأوضاع الطفل الأفريقى ووسائل النهوض به وذلك بدعوه من السيدة **سوزان مبارك**.

obeikandl.com

رابعاً: مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية

من الآثار التى تركها الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا التفرقة العنصرية، وهى من المشكلات العنيفة التى عانى منها الأفارقة فى جمهورية جنوب أفريقيا بالذات بعد أن تخلصت روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) من هذه المشكلة بعد قيام الحكومة الوطنية فيها.

١ ـ وتقوم السياسة التى اتبعتها حكومة جنوب أفريقيا على أساس تقسيم السكان إلى أقسام حسب لون البشرة فهناك المستوطنون البيض الذى يتمتعون بإمتيازات عديدة فى مختلف المجالات، وهناك الملونون وهم فى المنزلة الثانية، ثم السود، ورغم أنهم يمثلون الأغلبية الوطنية أصحاب البلد الأصليين (٦٨ ٪ من السكان تقريباً) فإنهم حُرموا من الحقوق التى تتمتع بها العناصر الأخرى، وهو ما يعرف بنظام الابارتيد.

وقد خصصت للسود أحياء سكنية خاصة عُرفت (بالمعازل) حرم عليهم مغادرتها، كما حرم عليهم استخدام وسائل المواصلات غير المخصصة لهم، حرم عليهم كذلك دخول المسارح المخصصة للبيض أو فنادقهم، ووصل الفصل بين الأجناس إلى عدة مرافق كالبنوك ومكاتب البريد وغيرها وامتد التمييز إلى التعليم والمستشفيات والمحاكم ... الخ.

٢ ـ وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم هذه الأوضاع الغريبة كقوانين الإقامةوتصاريح المرور التى أُلزم بها الأفارقة وغيرها من القوانين التى تحدد حقوق والتزامات المواطنين حسب اللون والجنس.

ورغم المقاومة البطولية للأفارقة فى سبيل حصولهم على حقهم الطبيعى فى بلادهم ورغم إستنكار المجتمع المتحضر كله والهيئات العالمية لهذا المظهر البغيض الذى لا يقل بشاعة عن الرق، فهو استرقاق فى صورة جديدة وإهدار لحقوق وآدمية أصحاب البلاد الأصليين فى سبيل رفاهية وسيادة وتعالى المستعمرين الدخلاء ـ فقد ظلت حكومة جنوب أفريقيا تمارس هذه التفرقة العنصرية فى أبشع مظاهرها لمدة طويلة.

٣ ـ ولم يكن هناك سبيل لمقاومة هذه الظاهرة إلا بتكاتف الدول الأفريقية

ومساندتها للوطنيين الأفارقة فى كفاحهم فى سبيل التمتع بكامل حقوقهم فى بلادهم.

وإذا كانت **العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة على حكومة** برتيوريا فى عام ١٩٦٤ وغيرها من الوسائل التى واجهت بها الهيئات الدولية هذه الظاهره لم تنجح فى وقف **حكوة** جنوب أفريقيا العنصرية عن ممارسة هذه التفرقة الغربية ـ فإن صمود الأفارقة والاستمرار فى المقاومة من الوطنيين تساندهم (منظمة الوحدة الأفريقية) ودولها ـ ألزمت فى النهاية الأقلية البيضاء التى تتمسك بآخر خيط لها فى أفريقيا، لأن تخضع لصوت الحق والمبادىء التى كافحت شعوب العالم كلها لترسى أسسها ـ مبادىء المساواة والعدل وحق الشعوب فى التمتع بخيرات بلادها.

وكما تخلصت زيمبابوى (روديسيا الجنوبية سابقاً) من هذه المشكلة وقامت حكومة وطنية فيها ـ كذلك تم الإفراج عن (نيلسون منديلا) زعيم حزب المؤتمر الوطنى المناهض للتفرقة العنصرية وزملائه بجنوب أفريقيا وذلك فى ١١ فبراير ١٩٩٠ واضطرت حكومة دى كليرك لتعديل كثير من القوانين العنصرية، وأجريت فى ٢٦ ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٤ انتخابات ديمقراطية شارك فيها البيض والسود على قدم المساواة وفاز حزب المؤتمر الوطنى بالأغلبية وتولى نيلسون مانديلا رئاسة الجمهورية وأصبح دى كليرك نائباً ثانيا وشكلت وزارة وطنية لتعالج المشاكل المترسبة من فترة الحكم العنصرى التى امتدت على مدى ثلاثة قرون ونصف منذ وفد الهولنديون (البوير) إلى هذه البلاد.

وهكذا انتهت هذه المشكلة البغيضة ـ مشكلة التفرقة العنصرية فى أفريقيا.

هذه بعض المشكلات التى تواجهها الدول الأفريقية والمترسبة من عصر الاستعمار، ولعل تكاتف الدول الأفريقية وتضامنها وفهمها لحقيقة هذه المشكلات هو السبيل السليم لحل هذه المشكلات حتى لا تتاح فرصة للدول الاستعمارية لإنهاز هذه الظروف التى تمر بها الدول الأفريقية لتحقق أطماعها الإستعمارية بطرق ووسائل جديدة.

★★★

obeikandl.com

المراجـع

أولاً. المراجع العربية:

١ ـ جراى كوان: مشكلات القـارة الأفريقية فيما بعد الاستقـلال (ترجمة عبد العليم السيد ـ ١٩٦٦).

٢ ـ دولت، صادق، محمد السيد غلاب: الجغرافيا السياسية (١٩٦١).

٣ ـ ستيفن نكومو: النضال ضد الأنظمة العـنصرية فى أفريقيا (مترجم ـ مجلة السلم والاشتراكية ١٩٦٦).

٤ ـ شوقى الجمل: قضيـة روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمـة الوحدة الأفريقية (١٩٥٧).

٥ ـ صلاح الديـن الشامى: الـنقل فى أفـريقيا وأثـر الاستعمـار فى تخطـيطه وتشغيله (١٩٦١).

٦ ـ صلاح الدين بشير: التفرقة العنصرية فى أفريقيا (١٩٦٦).

٧ ـ محمد رياض، كوثر عبد الرحمن: الإقتصاد الأفريقى (١٩٦٣).

٨ ـ وهبى غبريال: أفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوربية (١٩٦٣).

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1 - Boggs, S. W.: International Boundaries (N. Y. 1940).

2 - Clegg, Edward: Race and Politics (London 1940).

3 - Franck, Thomas, M. : Race and Nationalism; The Struggle for Power in Rhodesia and Nyasaland (London 1960).

4 - Hamadan, G. :The Political Map of the New Africa (Geogre view, Vol . L III, No 3 1963).

5 - Hazlewood, Arther: The Economy of Africa (London 1961).

6 - Philipps, John: Agriculture and Edology in Africa (London 1959).

7 - Willam, A. Hance: African Economic Development (N. Y. 1967).

★★★

obeikandi.com